

الفصل الثاني

“رياح الخماسين” تهبُّ على المنطقة

obeikandi.com

الفعل ورث الفعل

بمنطق النظرية النسبية، تفاوتت شُرور الاحتلالات الاستعمارية على إريتريا. وقد ذكرنا أن الاستعمار البريطاني كان قصيراً بالفترة الزمنية، لكن مع قصره هذا، فقد شهد "صفحات مؤلمة على الخد الإريتري".

عندما بدأت القوى الوطنية الإريترية تشبُّ عن الطوق، استشعرت تنصل بريطانيا من تعهداتها، فأصبحت بخيبة أمل، وبدأت العمل في اتجاه أخذ حقوقها المُغتصبة بيدها، وتبعاً لذلك، تدافع الكثيرون للعمل في إطار تنظيمات وأحزابٍ وليدة، بدأت تنادي بالاستقلال، وهي ما سُميت بـ"الكتلة الاستقلالية"، مثل: الرابطة الإسلامية، حزب الأحرار والتقدم، حزب إريتريا الجديدة، الحزب الوطني، حزب إريتريا المستقلة، جمعية المحاربين القدامى، جمعية المثقفين الإريتريين.. وكانت في الساحة أيضاً أحزابٌ أخرى، مثل: حزب إريتريا الحديثة المُوالي لإيطاليا، وحزب الوحدة "الاندنت"، الذي كان يطالب بالاتحاد مع إثيوبيا ويتلقى دعماً من حكومتها ويتمتع بتأييدها.

مع ذلك، كانت البدايات الجينية لهذه القوى والتنظيمات السياسية هشة للغاية، لأنها كانت نتاجاً لحالة التخلف الاجتماعي القائم آنذاك، وكان من البديهي أن تكتنف الصيغ السياسية السلمية الهادفة لاسترداد الحقوق الوطنية بعض الضبابية، كما أن المُستعمرين أنفسهم استغلوا ضعف تلك الآلية النضالية، فعملوا على تحرير سياساتهم الرامية إلى تكريس واقع التجزئة والتشردم والانقسام في بنية المجتمع الإريتري. ولعلَّ أخطر تلك السياسات على الإطلاق، تمثلت في استخدام العامل العقائدي الديني والقبلي المُترمّت.

مع كل الوهن الكامن في تركيبة التنظيمات السياسية الوليدة، إلا أنها استطاعت أن تسجّل وجودها كجسم رافض للهيمنة الاستعمارية، وسبب ذلك صداغاً مُزمناً لإثيوبيا، زادت حدته عندما بدأت تلك القوى تتكامل موضوعياً مع قوى وطنية أخرى في محيطها الإقليمي، تطالب أيضاً بالتخلص من الاستعمار، وزادت حدته أكثر عندما بدأت تلك القوى إثارة قضيتها في أروقة الأمم المتحدة.

كان ذلك النضوج المُبكر مدعاةً للإمبراطور هيلاسلاسي بمضاعفة جُرعات القمع والبطش والتنكيل على الإريتريين، ولربّما كان ذلك دافعاً له للتسريع بإلغاء الصيغة الفيدرالية، فقام بفسخها رسمياً في ١٤ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٦٢،

واعتبر إريتريا محافظة من محافظات إثيوبيا، وكما ذكرنا آنفاً، تمَّ كل ذلك على مرأى ومسمع من المجتمع الدولي.

وبمنطق الفعل ورد الفعل، كان ازدياد جُرعات السياسات القمعية على الإريتريين دافعاً لهم في تغيير آليّة نضالهم ضدَّ المُستعمر، وفي الواقع استَبَقوا قرار إلغاء الفيدراليّة حين أعلنوا الكفاح المسلح في الأوّل من سبتمبر (أيلول) ١٩٦١.

كان الحراك الاجتماعي الإريتري الذي يحمل كل بذور الثورة والتمرد على المستعمر كبيراً، لكن عوامل الضعف التي اكتنفت التنظيمات والأحزاب السياسيّة الناشئة، وضعت آثارها السالبة على تطوُّر وتقدُّم العمل المسلح، الذي بدأ بدايات متواضعة عندما أطلق شرارته الأولى "حامد إدريس عواتي" ونفّر قليل من رُفقائه، لم يتعدّوا العشرين في "جبل آدال" في غرب إريتريا، لكن قبيل اندلاع هذه الشرارة، ظهر تنظيمٌ جديد وبدأ في الانتشار داخل إريتريا، رغم أنه تأسَّس خارجها في ٢ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٥٨ بمدينة بورتسودان، اختار اسم "حركة تحرير إريتريا"، واتبع أسلوب العمل السري لتنفيذ فكرة ما أسماه بـ"الثورة الانقلابيّة"، ورفع شعاراتٍ محدّدة تمثّلت في: إلغاء التنظيم الفيدرالي، إعلان استقلال إريتريا، الوحدة الوطنيّة بين الإريتريين وتأسيس حُكم ديمقراطي بعد الاستقلال.

بدأت "حركة تحرير إريتريا" بدايات عسيرة بحُكم طبيعة أسلوبها السري، وتزايد القهر الاستعماري الإثيوبي وشركائه أيضاً من الإريتريين، الذين استغلهم أو خدعتهم الوعود البراقة التي كان يُؤمى بها لهم الإمبراطور هيلاسلاسي وأعوانه. ورغم ذلك استطاعت الحركة استقطاب عدد كبير من المواطنين، سيّما أولئك الذين ضجروا بالصراعات السياسيّة والطائفيّة والقبليّة والعشائريّة للتنظيمات والأحزاب السياسيّة التي كانت في الساحة، إذ انضمَّ ذلك العدد من المواطنين والتفوا حول الحركة، لكن إمكاناتها المتواضعة حالت دون تفعيل العُنْف الثوري الذي انتهجته بصورة متماسكة وعميقة، وصولاً للأهداف الكبرى التي حدّتها. وفي الواقع تمَّ التآرُخ لهذه الحقبة من قبل مؤسِّس الحركة، السيد محمد سعيد ناود. (١)

إضافة إلى الضرورات الوطنيّة التي استوجبت ولادة حركة تحرير إريتريا، كانت هناك المؤثرات التحريضيّة، ممثلة في نهوض كثير من القوى الوطنيّة في دول الإقليم، بل وفي معظم دول القارة الأفريقيّة وبعض البلدان العربيّة، في مباشرة دورها الوطني المناهض للاستعمار.

بدأت "رياح الخماسين" السياسيّة تجتاح منطقة دُول القرن مهذّدة مواطني الاستعمار في غير دولة، حيث شهدت أوائل حقبة الخمسينات في السُودان تزايد

وتيرة النضال السياسي ضدَّ الاستعمار البريطاني- المصري، فيما عُرف بـ“الحكم الثاني”، فأجبر الشريكان على توقيع وثيقة في ١٢ فبراير (شباط) ١٩٥٣، تؤكد حقَّ السُّودانيين في الحُكم الذاتي وتقرير المصير. وقعت بريطانيا مُرغمة على تلك الوثيقة، وما كانت لتفعل ذلك لولا التوجُّه الجديد الرّامي في هذا الاتجاه من قِبَل “الضُّباط الأحرار” الذين استولوا على السُّلطة في مصر في يوليو (تموز) ١٩٥٢، وما كان أولئك الضُّباط أيضاً ليفعلوا ذلك لولا الضُّغوط الشديدة التي قامت بها القُوى الوطنيّة السُّودانيّة، ممثلةً في عدّة أحزاب وشخصياتٍ وطنيّةٍ تصدّت لهذه المهمّة التاريخيّة. والواقع أنه كان لثورة يوليو ١٩٥٢ تأثيرها الطاعِي في إلهاب الحماس الوطني ضدَّ القُوى الاستعماريّة في بلدانٍ كثيرة.

بعد أن عاش السُّودانيون تجربة الحُكم الذاتي، واصلوا مسيرتهم من خلال البرلمان، إلى أن تحقّق جلاء المستعمر عن أراضيهم وإعلان الاستقلال في الأوّل من يناير (كانون الثاني) ١٩٥٦.

بعد نحو أربع سنوات من ذلك، رحل الاستعمار “المزدوج” أيضاً من الصُّومال وحققت استقلالها، كما انحسر كذلك في دولٍ أخرى، مثل غانا وغينيا وكينيا وأوغندا. وفي المنطقة العربيّة، اندلعت الثورة الجزائريّة وأضحت تمثّل نموذجاً للشعوب المقهورة في مواجهة جبروت المستعمرين بقوّة السلاح والإرادة الوطنيّة الغالبة.

لم تُكن هذه التطوُّرات غائبة عن القُوى الوطنيّة الإريتريّة، فهي على العكس من ذلك، اخترنتها في وعيها ومثّلت لها حافزاً تحريضياً في ضرورة التصدي لممارسات المستعمرين في بلادها، ولهذا فإن “حركة تحرير إريتريا” وهي في بداياتها التأسيسية الأولى قد تأثرت بهذه التطلعات، غير أن ثمة ظروفاً موضوعيّة أقدتها أو أبطأتها عن تحقيق آمالٍ جسام، قطعت فيها عهداً لتحقيقها. من هذه الظروف، حداثة تجربتها النضاليّة في هذا المضمار، وافتقار كوادرها الناشئة التي التفتّ حولها للخبرة النضاليّة السياسيّة، علاوة على تطلع الجماهير الإريتريّة لفعلٍ داوٍ يُرعب المستعمر، والذي يتطلب إمكاناتٍ كبيرة كانت تعوز الحركة آنذاك.

كانت الحركة تفكّر مُخلصة في تنفيذ الشعارات التي رفعتها، ذلك لو قُدِّر لها - كمشروع وطني- أن تأخذ مداها. ومع ذلك، فإن الأسلوب التبصيري والتتقيفي الذي قامت به في بداياتها التأسيسية قد بدّر بدرةً خصبةً في رحم المجتمع الإيتري.

بدا طريق الخلاص واضحاً للقُوى الوطنيّة الإريتريّة، فإزاء مصادرة الحقوق الوطنيّة والسياسيّة للشعب الإيتري، وازدياد حالات القمع الوحشيّة من قِبَل نظام الإمبراطور هيلسلاسي، تدفق الإيتريون نحو دول الجوار، وبالذات السُّودان ومصر والسعوديّة، ومن بين أولئك شخصياتٍ وطنية ضاقت ذرعاً بالأساليب البغيضة التي مُرست ضدها.

بعد نحو عامين تقريباً، قامت مجموعة من الشخصيات المهاجرة التي اتخذت القاهرة مقراً لها بإعلان "جبهة التحرير الإريترية" في ٧ يوليو (تموز) ١٩٦٠، ووضعوا أسساً تنظيمية لهيكل قيادي عُرف باسم "المجلس الأعلى".

كذلك ساهم الإعلان عن جبهة التحرير في تعبئة الشعور الوطني تلقائياً، فالتفت حولها عدد كبير من شرائح المجتمع الإريترية، رغبةً في الإسهام في أي عمل يهدف إلى تحرير بلادهم.

وثمة عاملان ساهما أيضاً في بروز جبهة التحرير في بداياتها.. الأول، أن كوادرها التي تصدّت للقيادة كانت تتمتع بقدر معقول من التجربة انسياسية.. والثاني، مثلت دولة المقر "القاهرة" منطلقاً مناسباً لتحركات إقليمية ودولية، وهما عاملان - كما ذكرنا - افتقرت لهما حركة التحرير في بداياتها التأسيسية.

بالمقابل أيضاً، كانت هناك ثمة أسباب كثيرة أهدت - أو أبطأت - الجبهة عن تحقيق أهدافها الكبيرة، التي قطعت بها وعداً في بداياتها التأسيسية، ودون الدخول في تفاصيل هذه الأسباب، غني عن القول أن الصراع الذي بدأ مستتراً، ثم أسفر عن وجهه لاحقاً بين "الجبهة" و"الحركة" استنزف وقتاً وقدرات طائلة، هي في مستواها الأدنى السلبي، وضعت بذوراً من الشك والريبة في نفوس أبناء الوطن الواحد، وفي مستواها الأعلى، السلبي أيضاً، صرفت الطرفين عن إنجاز المهام الكبرى الممثلة في تسخير الطاقات الوطنية نحو عدو مشترك.

بعدئذٍ، بدا كأنما ظهور "حامد عواتي" الذي لمع نجمه بعد الطلقة الأولى في سبتمبر (أيلول) ١٩٦١ حُرّ لهذا المازق، فبعد أن ذاع صيت الرّجل في داخل إريتريا وفي أماكن تجمعات المهاجرين في الخارج، سعى كلا التنظيمين للاتصال به بوسائلهما الخاصة، ثمّ تبناه كلاهما، أو أوحى بانضمامه لهذا الطرف أو ذاك، وهذا يتضح من خلال الأدبيات التي أنتجتها "الحركة" و"الجبهة"، كلا على حدة (٢)، ولأننا لم نعتز على سنٍ محايد أو شيء صدر عنه شخصياً يدلُّ على انضمامه لأحد التنظيمين، يبقى الخوض في هذه المسألة جديلاً.

مع ذلك، لا يُعتقَد وقتذاك بأن هذه المسألة كانت تشغل بال السواد الأعظم من الإريترين، إذ أن المهم عندها أن "عواتي" قد حقق لها أمانها في بحثها الدءوب عن رمزٍ تلتف حوله، وتبثه أشواقها نحو وطن سليب تأمل تحريره.

ربّما لو قُدِّر لـ "عواتي" أن يكمل مشواره النضالي، لأعلن هو شخصياً انضمامه الصريح لأحد التنظيمين، وبذات الفرضية في الاحتمال، لرتما أعلن لنفسه تنظيماً آخر تزعمه حتى يمضي إلى نهاياته التي يريدها له.

على أن القدر لم يُمهّل "عواتي" لفعل هذا أو ذاك، فبعد أن أطلق الرصاص الأولى، ووضع أسساً تنظيمية بسيطة للمجموعة التي التحقت به، ونفذ عمليات

قليلة بأسلوب الكرّ والفر، مضى إلى مُلاقاة وجه ربّه في ٢٦ يونيو (حزيران) ١٩٦٢، والمرجّح أن الوفاة كانت طبيعياً.

وعلي رغم الفترة الزمنية القليلة ما بين إعلانه الكفاح المسلح ورحيله (حوالي ١٠ أشهر)، إلا أنها وضعت ثقة قويّة في نفوس أبناء الشعب الإريتري المتطلعين للحرية.

إن الثابت تاريخياً أن مناطق المنخفضات الغربية الإريترية هي التي شهدت اندلاع وبدايات الثورة، ذلك ما جعل أبناء تلك المناطق يلتفون حولها تلقائياً بحثاً عن شرفٍ مرتجي، ولما كانت غالبيتهم من المسلمين، ساد الانطباع بهويّة الثورة تحت ذلك المنحي، وترسّخ لفترة من الزمن، وفي نفس الوقت، ارتفع جدار هلامي بينها وبين سكان المرتفعات من أتباع العقيدة المسيحية، الأمر الذي خلق حالة من التردّد الغريزي حالت دونهم والانخراط في الثورة المسلحة. زاد من ذلك قوّة القبضة الاستعمارية عليهم، مع أنه من جانب آخر، حاولت السّلطة الاستعمارية ربط مصالحها بمصالحهم، هذا ما جعل المُفاضلة أحياناً قاسية لمن ينوي الالتحاق بالثورة المسلحة. وبالقدر نفسه، كان بعد مناطق المنخفضات جغرافياً عن مواقع السّلطة الاستعمارية المركزية، سبباً في تخفيف قبضتها - نسبياً - على سكانها، ممّا أتاح لهم حُرّيّة أكبر في الحركة والتنظيم والإعداد للثورة المسلحة.

لم يذم التنافس السياسي الطبيعي بين التنظيمين المذكورين في الإِدعاء بعضوية "عواتي"، أو بالأحرى إرثه النضالي بعد رحيله، فالرّاجح أن "جبهة التحرير" بمواصلتها اتصالاتها برفاق "عواتي" تبنت الأمر كله، معبّرة طلقة جَبَل أدال هي بداية كفاحها المسلح، ومضت في ذلك الدرب، وبتوالي مضى معها التاريخ على ذلك النحو الكلاسيكي المفترض.

ولأن كل التنظيمات اللاحقة تفرّخت من عباءة جبهة التحرير، أصبح "عواتي" في التاريخ النضالي الإريتري رمزاً للثورة، وتلاشت احتكاريّته، وأصبح لا فضل لتنظيم على آخر - بعد أن تمدّدت السّنون - إلا بقدر عطائه ومساهمته الوطنية.

ذكرنا أن الأجواء غير الصحّية خيّمَت بغيومها المُلبّدة بالعداء والكرهية بين الجبهة والحركة، واستمرّ ذلك علوّاً وهبوطاً لنحو عقدٍ كامل من تأسيس الأولى، وسنواتٍ من تأسيس الثانية، شهدت فيها الكثير من التغييرات التنظيمية في هيكلها.

كان حتماً في تلك الأجواء العدائية التي شملت النواحي السياسية والاجتماعية معاً في كثير من المواقف، أن تنتج مأساة، وهذا ما حدث بالفعل في العام ١٩٦٥، حينما تمّ اغتيال خمسة ناشطين تابعين لـ "حركة تحرير إريتري" في منطقة "عيللا سعدا" بالقرب من "قرورة" في الساحل الشمالي لإريتريا (٣).

سُجِّلَ الحادث المذكور هذا كأول نشاط تصفوي في تاريخ الثورة الإريترية، وقد تكرر لاحقاً، حتى كاد أن يصبح أنموذجاً في منهج الخلافات السياسية بين الفصائل.

بتلك الحادثة، بدا كأنما صراع مبكر على احتكار النضال من أجل السلطة قد تمرغ في وحل الخلافات السياسية والشخصية معاً، وليس من تفسير يُميط اللثام عن ذلك النهج النشاز، سوى محاولات تغييب القاعدة الجماهيرية - سواء كان ذلك بقصد أو بدونه- مع أنها كانت تمثل الوقود الحقيقي، الذي كان يدفع قطار الثورة المسلحة إلى الأمام. وقد كانت آنذاك مُهيأة برغبة حقيقية لممارسة دورها الطبيعي.

لم تستمر جبهة التحرير في بداياتها التأسيسية على شكل تنظيمي ثابت، وكان ذلك يعود لحدائث التجربة في المقام الأول، وللخلافات غير الموضوعية في المقام الثاني. استمر ذلك لنحو عقدٍ كامل منذ الإعلان عن الجبهة في العام ١٩٦٠، وقد كانت المؤتمرات الكثيرة التي عُقدت في تلك الفترة تدلُّ على التوق لصيغة تنظيمية مستقرة. ونتيجة لهذا من جهة، وطول الفترة الزمنية من جهة أخرى، لا يمكن أن يُؤخذ تاريخ جبهة التحرير ككتلة واحدة، فهو في التقدير مراحل مختلفة، فيها الكثير من السلبيات، والكثير من الإيجابيات. ولو تغافلنا عن ذكر الأولى لرُبما كانت الثانية وحتى ظهور "قوات التحرير الشعبية" في العام ١٩٧٠ (٤) قد تراكمت تجربتها عاماً بعد عام، وانعكس ذلك ميدانياً في مواجهاتٍ جسورة ضدَّ قوات الاحتلال الإثيوبي، تكبّدت من جرّائها خسائر مادية وبشرية كبيرة. وبالتالي، أصبح النضال المسلح واقعاً للثورة الإريترية، فرَض وجوده إقليمياً ودولياً.

غير أن الانشقاق الأول الذي فتح الباب لتكاثر التنظيمات قد ترك أثراً سلبياً في مسيرة الكفاح المسلح، وذلك ما أدّى إلى حرب أهلية بين الفصائل في بداية حقبة السبعينات، وكانت تلك هي الصورة البشعة في تاريخ الثورة الإريترية، والتي كادت أن تقضي عليها، حيث غاب الجوار الديمقراطي، وأصبحت البندقية حَكماً، لجأ إليها المُتخاصمون والمتنافسون تحت شعاراتٍ عدة، منها أن الساحة النضالية لا تحتمل أكثر من تنظيم، ولا تسع أكثر من قيادة، وهي دعاوى تجلت فيها الديكتاتورية في أوضح معانيها، رفعتها تنظيماتٍ ضدَّ تنظيمات، وطبقتها فيما بعد حتى التنظيمات التي رُفعت ضدها، عملاً بنظرية التناضح العكسي.

لم تكن مسألة الانشاقات بظاهرة غريبة في جسم سياسي كبلته قيود كثيرة عن إيجاد شكلٍ قيادي وتنظيمي مُستقر، كما أن اندلاع الحرب الأهلية بين الفصائل لم يكن أيضاً بظاهرة مفاجئة، ذلك أنها كانت نتاجاً لذاك المناخ المضطرب، فلم تكن قضية الوحدة الوطنية همأ له الأولوية في أجندته القوي السياسية، ناهيك عن الوحدة فيما بينها.. وعلى العكس تماماً، التفتَّ حولها الكثير من الغموض وتعرّضت لكثير من اللامبالاة والمعالجات الانفعالية والعاطفية، وكانت الشكوك قاسماً مشتركاً، وعوضاً عن أن تقوم تلك القوى بخلخلة شجرة التخلف الاجتماعي القائم

أنداك، والتي غذتها الدوائر الاستعماريّة بغرض تفتيت الوحدة الوطنيّة، كانت ممارسات البعض تكريساً وتجذيراً لذلك الواقع.

إن الثورة دوماً هي عمليّة تاريخيّة متواصلة ومتفاعلة مع الظروف السياسيّة والمُعطيات الثقافيّة والعوامل الاجتماعيّة، ولهذا - من جانب آخر - عملت تلك السلبيات القائمة في مرحلة لاحقة على إيقاظ الجسّن الوطني، بالدرجة التي فرضت فيها قضيّة الوحدة الوطنيّة كأجندة دائمة على السّاحة، فكانت القوى المختلفة تقترب من معالجتها حيناً وتبتعد أحياناً أخرى.

لم تكن وقائع ما يحدث في الساحة الإريترية تجري بمعزل عن محيطها، وكُنّا قد أشرنا إلى أن إيجابيات تلك المرحلة جعلت الكفاح المسلح واقعاً، تعدّى المحيط الجغرافي الإريترية، بحيث أصبحت الساحة تتأثر مدأً وجذراً بما يجري في أقطار عديدة في المحيطين العربي والأفريقي، وتؤثر أحياناً فيما يجري في بعض دول المنطقة، لا سيّما السودان، الذي أصبح يُشكّل عمقاً استراتيجياً للثورة، إضافة لدولٍ أخرى في الجوار الجغرافي.

في هذا الإطار، كانت حرب يونيو (حزيران) ١٩٦٧ نقطة تحوّل كبيرة، شملت تداعياتها دول المنطقة بأسرها، وبهئنا هنا إفرازاتها في مجرى الصراع الإثيوبي الإريترية.

إسرائيل في الغاصرة

ظلت إسرائيل - وما فتئت حتى الآن - تُولي موضوع أمن البحر الأحمر اهتماماً كبيراً، ذلك ما استدعى أن تبقى عينها مفتوحة على الدوام ومُصوّبة نحو خاصّيته في الجنوب، بمحاولاتٍ مذبذباتٍ الوصل مع الدول التي تحيط بتلك الخاصّية، وقد كانت أنداك اليمن الشمالي، واليمن الجنوبي، وإريتريا المُستعمَرة من قبل إثيوبيا، وجيبوتي المُستعمَرة من قبل فرنسا، وبدرجة أقل السودان فالصومال.

من بين هذا العقد الذي يُطوّق الخاصّية، لم يكن عصياً على إسرائيل إقامة علاقاتٍ متينةٍ ومتميّزة - ومنذ وقتٍ مُبكرٍ - مع هيلاسلاسي، إمبراطور إثيوبيا. وقد أكّد ذلك - أي التوقيت المُبكر - آيسار هارنيل، الذي تولى رئاسة جهاز الموساد لأطول فترة في تاريخه (١٩٥٢ - ١٩٦٣)، حيث أكّد في مذكراته أنه: «غادر تل أبيب في العام ١٩٦٠ إلى أديس أبابا لمعاونة هيلاسلاسي إمبراطور إثيوبيا في سحق محاولة لقلب نظام الحكم في إثيوبيا». (٥) وذلك لأنه وفق ما أشار: «كان الإمبراطور حليفاً لإسرائيل منذ زمن طويل». (٦)

ذلك يُؤكّد بالطبع متانة الحلف الذي جمع بين الإمبراطور وإسرائيل، والمُؤكّد أيضاً أن هذه الأخيرة قد وجدت ضالتها في ذلك النظام بالاستثمارات الاقتصاديّة التي كانت - أي إثيوبيا - في أشدّ الحاجة لها، وقد بدأ الضخ أساساً بعد

تأسيس الاتحاد الفيدرالي في العام ١٩٥٢، حيث منح الإمبراطور شركة إسرائيلية "أنكودا" ترخيصاً في مجال تصدير اللحوم المعلبة.

باشرت شركة "أنكودا" نشاطاتها في إريتريا، فكانت «تنتج ٢٥ ألف عبلة من اللحم المُعبأ يومياً، و٣ أطنان من اللحوم المثلجة، و٣٥٠٠ قطعة من الجلود المدبوغة شهرياً، وتنتج يومياً عشرات الأطنان من الشحوم المُقطرة اللازمة لصناعة الصابون، وتنتج ١٠٠ طن من السماد شهرياً، وطناً ونصف الطن يومياً من قطع اللحوم التي تزن الواحدة منها كيلو جراماً واحداً للاستهلاك المحلي، وهذا المصنع من أهم مصانع اللحوم في العالم، وله فروع في أديس أبابا والصومال وتل أبيب وزيورخ». (٧)

وسَّعت الشركة في أعمالها بعد عقد اتفاقية اقتصادية بين إثيوبيا وإسرائيل في العام ١٩٦٠، فعملت أيضاً في مجال الثروة السمكية وتصديرها عبر ميناء مُصنَّوع، حيث كانت تُنتج سنوياً نحو «خمسة آلاف طن من الأسماك». (٨)

إلى جانب "أنكودا"، كانت هناك شركات إسرائيلية أخرى تعاقبت مع حكومة الإمبراطور للعمل في المجال الزراعي، مثل "أباجن" و"الخضراء"، وأخرى عملت في مجال الاستيراد والتصدير "هارون إخوان".

ظلت إسرائيل على الدوام تنتظر للقرن الأفريقي من خلال إثيوبيا، وتتنظر لإثيوبيا من خلال إريتريا، وهي في كلِّ «تراه الحياة والموت بالنسبة لمستقبلها.. فهو الحديقة الخلفية، هو اللحوم والمحاصيل والمعادن، من نحاس وحديد، ومستقبل التصنيع في إسرائيل يرتبط بالقرن الأفريقي، وكذلك مستقبل الزراعة والغذاء». (٩)

ظلت السياسة الإسرائيلية تجاه إثيوبيا تجري في محيطٍ تتشابك حلقاته استراتيجياً، ويأتي في طبيعة ذلك موضوع أمن البحر الأحمر وكيفية التحكم فيه، أو ممارسة أكبر قدرٍ من الهيمنة والسيطرة على مواقع الحيوة، يُضاف إلى ذلك المنابع الرئيسية لنهر النيل في بحيرة تانا، في إطار الصراع المُستقبلي على المياه، والذي ظلَّ يُشكِّلُ هاجساً مستمراً في تفكير قادة إسرائيل التاريخيين، ثم التعاون العسكري الذي لا يراعي حدوداً ولا تحدَّه سماء، ضماناً لأمن إسرائيل، وأخيراً مسألة "الحديقة الخلفية" بالفهم الذي ورد ذكره زراعياً وصناعياً وتجارياً.

ثمَّة عاملٌ آخر في الإطار العقائدي يُلقي بتأثيراتٍ ربَّما غير مرتبَّة على العلاقة، ذلك أن قادة الدولة الإسرائيلية والإمبراطور، كان ينظر كلُّ منهما للآخر من تلك الزاوية، لتأكيد روابط أُسريَّة تاريخيَّة تجمع بين "أسد يهودا" و"سبط صهيون"، اللذين اعتبرهما الإمبراطور هيلسلاسي ضمن ألقابه العديدة، متجاهلاً الجدَل الذي وصل درجة الحساسِيَّة بين اليهوديَّة والمسيحيَّة.

لقد استخدمت الميثولوجيا أحياناً بالجوء إلى الأسطورة، فقد شاعت أسطورة يهودية تُؤكِّد أن النبي سُلَيْمَانَ تَزَوَّجَ من ملكة حبشيَّة اسمها "سبأ"، ويطلق عليها أحياناً "شيبا"، وكان ثمرة هذا الزواج طفلاً، قيل إن النبي سُلَيْمَانَ قال لزوجته: «هو هدية»، «مني لك»، ثم تحرَّف الاسم ليصبح «منليك» الأول، جد الإمبراطور هيلسلاسي.. وأشارت الأسطورة إلى أن «منليك» سار يوماً إلى القدس، متتبِعاً جذوره الأسريَّة، وعند وصوله هناك، رحَّب به الحاخامات وأكرموا وفادته بمنحه الألواح المكتوب عليها الوصايا العشر للنبي مُوسى (عليه السلام)، والتي تُسمَّى أيضاً بـ"التابوت"، ويزعم كهنة الكنائس الإثيوبية أنها موجودة الآن في مدينة "أكسوم" التاريخيَّة.

وثمة رواية أخرى تستند إلى قصة تشير إلى أن الملكة "بلقيس" التي حكمت جنوب الجزيرة العربيَّة (اليمن حالياً) قبل ٣٠٠٠ سنة، زارت القدس والتقت الملك سُلَيْمَانَ الذي أعجَبَ بها وعَرَضَ عليها الزواج منه، لكنها رفضت عرضه وعادت إلى مملكتها، وتقيد الرواية أن خلوة جمعت سُلَيْمَانَ وبلقيس في الليلة الأخيرة قبل مغادرتها القدس، فحملت من بعدها وأنجبت "منليك"، وعندما بلغ "منليك" سنَّ الرُّشد، بدأ يسأل عن والده، وقرَّر الذهاب إلى القدس للبحث عنه، وهناك انحنى له سُكَّان المدينة بسبب التشابُه بينه وبين أبيه الملك سُلَيْمَانَ، لكنهم ألحوا على أن يعود إلى مملكة أمِّه بلقيس، فوافق سُلَيْمَانَ على ذلك بشرط أن تتبرَّع كل عائلة يهودية بأحد أفرادها ليغادر مع "منليك" إلى إثيوبيا، فكان عدُّهم حينها ١٢ ألفاً، وهؤلاء هم الذين أطلق عليهم اسم الـ"فلاشا"، ويتباهون الآن بلقب "بيتا إسرائيل".

ضمَّن ذلك الفهم الأسطوري، ظلَّ قادة إسرائيل التاريخيون في نظرهم واهتمامهم بالقرن الأفريقي، يمتثلون إلى عبارة النبي داود الماثورة: «إن حامي إسرائيل لا يغفو ولا ينام». (١٠)

بالطبع، الذي لا يغفو ولا ينام، لا يحصر جهده في بقعة واحدة، ولهذا نجد أن إسرائيل كانت في طليعة المُعارضين - وبشدة- لاستقلال جيبوتي، وقد اجتهدت وثابرت في سبيل أن تبقى تحت الاستعمار الفرنسي أو تُضمَّن إلى إثيوبيا.

بذات المستوى، اجتهدت إسرائيل طيلة فترة النضال الإريتري - سياسياً ودبلوماسياً- بالوقوف ضدَّ تحقيق الشعب الإريتري لمصيره، ناهيك عن استقلاله. أمَّا عسكرياً، فقد ضحَّت دعماً كبيراً لإثيوبيا في عهد الإمبراطور، ومن بعده مانغستو هيلاماريام لسحق الثورة الإريتريَّة.

في ضوء الوقائع التاريخيَّة المُتشابكة، أخذ النضال الإريتري ضدَّ الاستعمار الإثيوبي أبعاداً أخرى بعد حرب ١٩٦٧، كما ذكرنا، فأصبح يُوصف في الأدبيات السياسيَّة بأنه ليس نضالاً ضدَّ الاستعمار فحسب، وإنما نضالاً ضدَّ

الإمبريالية أيضاً، وذلك باعتبار أن الوصف منعوته به الولايات المتحدة الأمريكية، وهي حليف لإسرائيل في شمال البحر الأحمر وداعم لإثيوبيا في جنوب البحر الأحمر، وهي أصلاً - أي الولايات المتحدة- التي منحت الإمبراطور "الشرعية الصامتة" في انتهاكه لقرار الأمم المتحدة.

«يجب أن يُنظر إلى نشوء وتقدّم النضال المسلح الإريتري بكلّ تناقضاته الداخليّة في ضوء هذه الحقيقة وتشعباتها. وكانت إحدى تشعبات تلك الحقيقة النزاع العربي- الإسرائيلي، فقد جعل التحالف الأمريكي- الإسرائيلي مع إثيوبيا، والروابط التاريخيّة والجغرافيّة لإريتريا مع العالم العربي ودعم القضية الإريتريّة من قبيل بلدان عربيّة، النضال الإريتري نضالاً معادياً للصهيونيّة».(١١)

استند الكاتب في ذلك إلى وثيقة مُبكرة صادرة عن "الجبهة الشعبيّة لتحرير إريتريا"، أوجزت الموضوع بالشكل التالي: «إن إريتريا هي بلدٌ أفريقي ذو روابط وثيقة مع العالم العربي، كما أنه استراتيجياً يقع على الخاصرة الجنوبيّة الغربيّة للشرق الأوسط».(١٢)

كانت جبهة تحرير إريتريا قد ساهمت مُبكراً في وضع القضية الإريتريّة على طاولة عدّة أنظمة عربيّة، بعضها أصبح يتبنى القضية من مُنطلق تأثيراتها الإستراتيجيّة في مجرى الصراع العربي- الإسرائيلي عموماً، وبعضها تبنّاها من مُنطلق الفهم القومي العربي، وقلة أخذتها في إطارها الصحيح باعتبارها حركة تحرّر وطني تهدف إلى تخليص بلادها من قبضة الاستعمار، وأخذت هذه المسارات الثلاث تقدّم الدعم السياسي والدبلوماسي والإعلامي للقضية، وبعض الدول ذهبت إلى أبعد من ذلك في تقديم دعم عسكري تحت غطاءات عدّة.

لكن اتضح لاحقاً أن مثالب ومساوى هذا الدّعم أوقع القضية الإريتريّة في شرك تناقضات الأنظمة العربيّة، فأصبح كل نظام ينظر إليها من خلال توجهاته ورؤاه السياسيّة، فراحت الانشقاقات التي تكاثرت فيما بعد، تجد ملاذاً عند هذا النظام أو ذاك، والملاذ قد يعني أحياناً الدعم، ويعني التبنّي الأيديولوجي والفكري، ويعني أيضاً حتميّة تطابق الآليّة السياسيّة في معالجتها للصراع الإثيوبي الإريتري. فالذي كان على عداءٍ مع إثيوبيا، ظلّ يطالب على الدوام باستقلال إريتريا، والذي كان على علاقة ودية معها، بدأ يُخفّف ذلك بالمُنادة بحق الشعب الإريتري في تقرير مصيره، أما الذين كانوا على علاقة طيّبة بها، فقد صمتوا عن هذا وصاموا عن ذلك. وللمرء أن يتخيّل حجم "التراجيديا السياسيّة" تلك في ظلّ تقلب أمزجة الحُكّام العرب أنفسهم، حيث معايير الصداقة والعداء أقرب إلى المنهج الميكافيللي، لا تخضع البتّة لأي أسس أخلاقيّة أو مبدئيّة، فكلّهما سُحُب عابرة، أينما أمطرت أنبتت حُباً أو كُرهاً. في سياق هذا التداعي، ظلت إسرائيل دوماً تقف بـ"مُنعرج اللوى"، تراقب كل شيء عن كثب، وتضع لكلّ داءٍ يهدّد وجودها، دواءً يقضي عليه.

ولأنها تعلم أين تكمنُ نقاط الضعف في كَلِّ المُتربِّصين بها، لذلك فقد بادرت مبكراً بالدخول إلى السودان من الباب الخلفي، حيث توجد محتته السرمديّة، فمدّت جسور العلاقة مع حركة "أنانيا" التي برزت كحركة انفصاليّة تُنادي باستقلال جنوب السودان. فأصبحت إسرائيل تقدّم لها الدعم السياسي واللوجستي، وبفضل ذلك «تحققت سيطرة "أنانيا" العسكرية المركزيّة من خلال جوزيف لاقو بعد أن تلقوا إمدادات أسلحة من الخارج أمدهم بها إسرائيل عبر إثيوبيا وأوغندا». (١٣)

تأكيداً لذلك، فقد أشارت بعض الدوائر إلى أنه «في عام ١٩٦٢، توجه رئيس الموساد "إيسار هارنيل" المثابر إلى جنوب السودان لمساعدة الثوار المنحازين لإسرائيل في صراعهم مع النظام القائم هناك». (١٤)

إن النظام الذي كان آنذاك على سُدّة الحُكم في السودان، هو نظام الفريق إبراهيم عبّود، أو النظام العسكري الذي أُصطلح على تسميته بـ"الديكتاتوريّة الأولى" في تاريخ الشعب السوداني.

من خلال ما ورد أعلاه، لنا أن نفهم الآن لماذا راودت بعض أقطاب ذلك النظام أفكار تصبُّ في اتجاه تغيير نظرتهم الداعمة للقضيّة الإريتريّة للنقيض تماماً، خاصّةً أن حركة أنانيا - بالتنسيق مع إسرائيل أيضاً - بدأت تتلقى دعماً من الإمبراطور هيلاسلاسي.

منذ ذلك الوقت، ظهر للمرّة الأولى في الأدبيات السياسيّة للمنطقة مصطلح "المفايضة"، أي مفايضة القضيّة الإريتريّة بقضيّة جنوب السودان، مع البون الشاسع في المفهوم المعرفي والسياسي لكليهما.

أرادت إسرائيل بدخولها من الباب الخلفي في السودان، أن تسبّب قلقاً سياسياً للحكومة المركزيّة في الخرطوم، وتصرفها بالتالي عن أي نوايا داعمة للقضيّة الإريتريّة، ويمتد ذلك القلق السياسي ليشمل أيضاً البنية الشعبيّة التي أصبحت سندا قوياً للقضيّة.

في واقع الأمر، كانت القضيّة الإريتريّة قد تصدّرت هُوم القوى الوطنيّة السودانيّة، باعتبارها قضيّة تحرُّر وطني للتخلص من الاستعمار، وفي ذات الوقت تفاعلت معها هذه القوى وخالطتها مع قضاياها، فأصبحت بالنسبة لها مصدر إلهام للتخلص من نير النظم الديكتاتوريّة، بما يعني أن العامل الشعبي أضفى خصوصيّة تجاوزت الجانب الرسمي، بل عقّد من أي قرار حكومي لا يصبُّ في صالح الثورة الإريتريّة، حتى ولو كان ثمنه بقاء النظام نفسه.

مع سياسة التغلُّل الإسرائيليّة تلك، وبعد هزيمة يونيو (حزيران) ١٩٦٧ للأمة العربيّة ممثلة في مصر ودول المواجهة الأخرى، سوريا والأردن، ابتهج الإمبراطور هيلاسلاسي.. ليس للهزيمة وحدها، وإنما لما يمكن أن يترتب عليها،

وهو قطع شريان الدعم من الدول "المهزومة" إلى الثورة الإريترية، ممثلة في "جبهة التحرير"، وظن أن هذه الدول لن تقوى علي الاستمرار في أي دعم في ظل انكسارها العسكري والسياسي والدبلوماسي.

في نفس الوقت، زادت إسرائيل نشاطاتها العسكرية مع إثيوبيا، علاوة على ما هو كائن أصلاً في وجودها الاستخباراتي في كل من أديس أبابا وأسمرا، وفي الأخيرة هذه كانت قد استفادت من الإمكانيات الضخمة في القاعدتين الأمريكيتين "كاغنيو" و"راديو مارينا"، ثم وضعت عينيها على المياه الإقليمية في الساحل المقابل لإريتريا، وقامت باستنجار ثلاث جزر، هي: "دهلك"، "حالب" و"أبو الطير"، الأمر الذي استنفر الجامعة العربية لتشكيل لجنة تقصي في سبتمبر (أيلول) ١٩٧٠، وقد: «أكدت مذكرة الجامعة وقتها في ١٩ يوليو (تموز) ١٩٧١ وجود إسرائيل في تلك الجزر، وبعد سلسلة من اجتماعات الجامعة قررت الدعوة لانعقاد مؤتمر يجمع الأقطار العربية المظلة على البحر الأحمر في سبتمبر (أيلول) ١٩٧٣، وذلك قبل الحرب بشهر واحد، حيث تم التنسيق بين مصر واليمن لإغلاق "باب المنذب"، غير أن الحصار العربي سرعان ما رفع بعد وقف إطلاق النار، مع الإبقاء على جزيرة "بريم" التي تتوسط باب المنذب تحت القيادة المصرية». (١٥)

ومنذ تشكيل لجنة التقصي التابعة للجامعة العربية، ظل موضوع أمن البحر الأحمر، وكيفية تطويق الحلف الإمبراطوري- الصهيوني بنداً ثابتاً في اجتماعاتها. وبذات الاهتمام، توالى اجتماعات القمة للدول المظلة على البحر الأحمر، مرة بصورة ثنائية وأخرى بصورة ثلاثية، ورباعية أيضاً، دون التوصل إلى فهم مشترك في إستراتيجية جامعة وموحدة. وفي التقدير أن ظاهرة الأحلاف الإقليمية التي أخذت تلتئم وتنفض وفقاً للسياسات الدولية، أجهضت تماماً الوصول إلى ذلك الفهم المشترك في موضوع الأمن الاستراتيجي للبحر الأحمر، إلى أن تلاشت الفكرة أخيراً، ونحسب أنه اكتسب صفة لونه "الأحمر" لاستحالة الهدف المذكور.

جددت حرب "أكتوبر ١٩٧٣" اهتمام الدول العربية بالقضية الإريترية، وسيان إذا ما كان هذا الاهتمام بدعوى استكمال الأمن القومي العربي، أو فرضه على واقع الصراع نفسه، غير أن ظروف الانشقاقات بين الفصائل الإريترية، والتي أشعلت حرباً أهلية تعمقت في ذات الفترة، قد عطلت على بعثرة الاهتمام العربي، وبالتالي تناثر دعمه للقضية. ومن جهة أخرى، دفع ذلك بعض الدول الإقليمية المتأثرة مباشرة بالصراع الإثيوبي الإريترى إلى مساع هدت إلى توحيد فصائل الثورة الإريترية بمحاولة لإزالة التناقضات الثانوية التي زادت حدتها، وصولاً إلى تقريب وجهات النظر بردم هوة الخلافات غير الجوهرية.

ولم تكن إسرائيل تقف مكتوفة الأيدي، فهي كدأبها دائماً ظلت متربصة تعمل وتخطط باستمرار لمواجهة إستراتيجية محتملة على كافة الأصعدة، ولم يُثنها

عن ذلك تبدل الأنظمة الإثيوبية، لأنها ترى الدولة حليفاً دائماً، بغض النظر عن هوية النظام الذي يترتب على دست الحكم، ويبدل على ذلك أنها بعد رحيل الإمبراطور هيلاسلاسي، واصلت دعمها المطلق أيضاً لنظام مانغستو هيلاماريام، «في فبراير (شباط) ١٩٧٨، كشفت مصادر حكومية في واشنطن النقاب عن أن إسرائيل زوّدت النظام الإثيوبي بقنابل موجهة وقنابل نابالم، ممّا قد يفسّر الشائعات عن زيارة مانغستو هيلاماريام ومايكل إي مرو لإسرائيل في يوليو (تموز) ١٩٧٧، وبعد وقت قصير من ذلك الحدّث، أكد وزير الخارجية الإسرائيلي موشى ديان مساعدة بلاده العسكرية لإثيوبيا. يومها طالب سياسي معارض في الكنيست وعضو مهم في لجنة الخارجية والدفاع الإسرائيلية هو «يوسي ساريد»، باستقالة ديان لأنه «سبب ضرراً يتعدى إصلاحه لأمن إسرائيل»، وإنقاذ ماء الوجه، كان على «الدرع» طرد الإسرائيليين من إثيوبيا». (١٦).. «مع مواصلة العرب والإسرائيليين تحقيق مصالحهم الخاصة، أصبح صراعهم مرتبطاً مع الصراعات الناشئة بدورها في القرن الأفريقي». (١٧). ومن ثمّ توالى الاهتمام، كلّ حسب فهمه الخاص لطبيعة الصراع.

لم يثن إسرائيل في علاقاتها التحالفيّة مع نظام مانغستو هيلاماريام موالاته الكاملة للمعسكر الاشتراكي، وعلى مدى سنوات حكمه ظلت اللاعب الخفي في كثير من الأوراق، كما أنها كانت مستعدة على الدوام لبذل أي شيء يُحقق لها هدفها الإستراتيجي في التحكّم في خاصرة البحر الأحمر.

في سنواته الأخيرة، عندما بدأ المعسكر الاشتراكي يتضعع، وانعكس ذلك في الدعم الذي كان يقدّمه لنظام مانغستو، عمل هذا الأخير ما بوسعها لاستثمار الخلافات والتناقضات التي استفحلت بين الدول العربيّة، خاصّة بعد الغزو العراقي للكويت في أغسطس (آب) ١٩٩٠، فقد رأى أن الفرصة أصبحت مواتية له لتحقيق مزيد من الدعم، وقد أسفر عن ذلك بوضوح تام في حوار له مع صحيفة الجيروساليم بوست، الإسرائيلية بتاريخ ١١/٩/١٩٩٠، حيث دعا صراحة إلى إقامة حلف بينه وإسرائيل، بحيث يكون معادياً للعرب، وقال: «لكون البلدان العربيّة تشكّل عدواً مشتركاً لنا، علينا أن نضربها بصورة مشتركة».

بالطبع، كان مفهوماً الظروف التي دفعت مانغستو للإفصاح عن تلك الرغبات، وليس خافياً على أي مراقب آنذاك، أن الأزمات التي انفجرت دفعة واحدة في بلاده كان يمكن أن تدفعه إلى التحالف حتى مع الشيطان لإنقاذ ما يمكن إنقاذه في نظام سعى لاحتفه بظلفه.

بعدئذٍ رحل مانغستو، وتغيّرت قواعد اللعبة، وإن لم يتغيّر اللاعب، وكانت إحدى القواعد الأساسيّة التي تغيّرت، هي أن العالم قد دخل في نظام جديد، استوجب تبعاً لذلك تغيير الآليّة السياسيّة والدبلوماسيّة والإعلاميّة.. أما صعود وهبوط مانغستو، فله قصّة مشبّعة بالإنارة، تُروى في فصلٍ آخر.

هوامش الفصل الثاني

- (١) حركة تحرير إريتريا - الحقيقة والتاريخ - محمد سعيد ناود.
- (٢) انظر حركة تحرير إريتريا - مصدر سابق - الباب التاسع .. وإريتريا بركان القرن الأفريقي - مصدر سابق - من ص ٧٤ إلى ص ٨٨ .. والثورة الإريترية الدفع والتردي - الأمين محمد سعيد ص ١٧.
- (٣) أنظر حركة تحرير إريتريا - مصدر سابق - ص ٤٠٢ .. الثورة الإريترية الدفع والتردي - مصدر سابق - ص ١٦.
- (٤) كان إعلانها أول انشقاق رسمي في الساحة الثورية الإريترية، ثم انفتح الباب على مصراعيه لانشقاقات أخرى.
- (٥) و(٦) جواسيس جدعون GIDEON'S SPIES - التاريخ السري للموساد - جوردون توماس - حلقات نشرت عن الكتاب في صحيفة 'الشرق الأوسط' العدد ٧٥١٦ بتاريخ ١٩٩٩/٦/٢٧.
- (٧) و(٨) مجلة الزراعة والصناعة والتجارة في إثيوبيا وإريتريا، عدد يونيو (حزيران) ١٩٥٧ استناداً إلى إريتريا عبر التاريخ - علي عباس حبيب - ص ٨٥.
- (٩) صحيفة السفير اللبنانية بتاريخ ١٩٩٣/١٢/١٤ - حوار مع محمد أبو القاسم حاج حمد.
- (١٠) جواسيس جدعون - مصدر سابق - الشرق الأوسط ١٩٩٩ / ٦ / ٢٧.
- (١١) وراء الحرب في إريتريا - مصدر سابق - ص ٥٣.
- (١٢) المصدر نفسه ص ٥٣.
- (١٣) الغذاء والسلطة في السودان - نقد الإغائنة الإنسانية صفحة ٨٦.
- (١٤) جواسيس جدعون - مصدر سابق - الشرق الأوسط ١٩٩٩ / ٦ / ٢٧.
- (١٥) السودان المأزق التاريخي وأفاق المستقبل (المجلد الثاني) - مصدر سابق - ص ٦٦١.
- (١٦) وراء الحرب في إريتريا - مصدر سابق - ص ٨٧ ("المجلس" أو "اللجنة" هي المعنى المُعرب للكلمة الأمهرية "الدُرغ"، وتكتب أحياناً "الدُرُق" وقد شاعت أكثر من المعنى).
- (١٧) البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي - د. عبدالله المحسن السلطان - ص ١٧٨.